الأمم المتحدة

A/HRC/40/47

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأثناءها وبعدها*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٣٩/٢٠ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأثناءها وبعدها.

ويصف هذا التقرير انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ارتُكبت في البلد بين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في إطار العملية الانتخابية، بما يشمل فترة الحملات الانتخابية، ويوم الاقتراع، والفترة التي تلت الانتخابات مباشرة حتى تنصيب الرئيس الجديد.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن أحدث المعلومات.

GE.19-04469(A)

1904469

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – السياق ٣

ثالثاً – المنهجية ٥

رابعاً – فترة الحملات الانتخابية ٦

ألف – انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جهات حكومية ٧

باء – تجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والميليشيات ١٠

خامساً – يوم الانتخابات ١٢

ألف – انتهاكات الحق في التصويت ١٢

باء – الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان ١٤

سادساً – فترة ما بعد الانتخابات ١٥

ألف – انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية والحرية والأمن ١٦

باء – انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ١٧

سابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ١٨

ألف – توصيات إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٩

باء – توصيات إلى الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني ٢٠

جيم – توصيات إلى المجتمع الدولي ٢٠

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٩/٢٠[١]، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تُعدّ تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأثناءها وبعدها، لتقديمه إلى المجلس في دورته الأربعين.

٢- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظمت جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على صعيد الوطن والمقاطعات. وسبقت الانتخابات فترة رسمية للحملات الانتخابية استمرت من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات النتائج الجزئية والمؤقتة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهي نتائج أكدتها المحكمة الدستورية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٣- وإذ لاحظ مجلس الأمن التحديات التي تطرحها العملية الانتخابية على السلام والاستقرار في البلد والمنطقة، طلب إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الأمم المتحدة) "رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وإبلاغ مجلس الأمن بها على الفور ومتابعتها، والإبلاغ عما يُفرض من قيود على الفضاء السياسي وعما يُمارس من عنف، بما في ذلك في سياق الانتخابات"[٢].

ثانياً- السياق

٤- وفقاً لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية[٣]، يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة[٤]. وقد بدأ رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا كابانغي فترة ولايته الثانية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ووفقاً لأحكام الدستور، كان من المقرر أن تُجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لانتخاب رئيس جديد للجمهورية وأعضاء جدد للبرلمان[٥]. كما كان من المقرر إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشيوخ، وانتخابات لاختيار المسؤولين المنتخبين على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات، لكن هذه الانتخابات أُجلت مراراً وتكراراً.

٥- وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون يتضمن حكماً يشترط تنظيم تعداد وطني للسكان قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التالية. وأدى الاستياء من مشروع القانون هذا إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلد، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وجسَّد لجوء قوات الدفاع والأجهزة الأمنية إلى القمع العنيف لمعظم هذه المظاهرات تدهوراً في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، لا سيما

(١) انظر الفقرة ٣٠.

(٢) قرار مجلس الأمن ٢٤٠٩(٢٠١٨).

(٣) دستور ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٤) انظر المادتين ٧٠ و٢٢٠ من الدستور.

(٥) انظر المادة ١٠٣ من الدستور.

فيما يتعلق باحترام الحقوق المدنية والسياسية[٦]. وجرى لاحقاً حذف الحكم المتعلق بإجراء تعداد السكان من مشروع قانون الانتخابات. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قضت المحكمة الدستورية بأن يبقى الرئيس الحالي في منصبه لتصريف الأعمال إلى حين انتخاب الرئيس التالي، الأمر الذي أدى إلى احتجاجات أخرى قمعتها قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية بشكل عنيف. وفي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قمعت قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية، مرة أخرى، مظاهرات دعت إلى إجراء الانتخابات في موعدها وإلى احترام الدستور، مستخدمة القوة المفرطة، ما أسفر عن خسائر في الأرواح[٧].

٦- وبعد عدة جولات من الحوار، وقَّع ممثلو الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني اتفاقاً يسره المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووَضع الاتفاق المسمى "اتفاق القديس سلفستر" إطاراً لإجراء الانتخابات المؤجلة، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٧، وآليات مؤقتة لتقاسم السلطة، وأعطى الأولوية لتدابير بناء الثقة - بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين، وعودة الشخصيات السياسية من المنفى، وإعادة فتح بعض وسائط الإعلام - ووضع آلية، هي المجلس الوطني لرصد الاتفاق، بغية تنفيذه.

٧- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وبعد الانتهاء من تحديث السجلات الانتخابية، قالت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن من المتعذر إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٧ بسبب عقبات فنية ولوجستية، ونشرت جدولاً زمنياً جديداً للانتخابات حُدد فيه الثالث والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني وفي المقاطعات، ما أثار احتجاجات جديدة قُمعت بعنف مرة أخرى. وشهدت الفترة التي سبقت الحملات الانتخابية احتجاجات عديدة نفذتها منظمات المجتمع المدني، ركزت فيها على معارضتها لاستخدام آلات التصويت وعلى انتقاد المخالفات في السجلات الانتخابية. وأعرب أعضاء المعارضة عن القلق من أن استخدام آلات التصويت يمكن أن يؤدي إلى حالات غش، ودعوا إلى مراجعة السجلات الانتخابية بدعوى أنها تتضمن سجلات غير مكتملة لملايين الناخبين، لا سيما نقص البصمات. كما لم تشهد تلك الفترة أي حوار جامع، بل سادها مناخ من عدم الثقة تجاه اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي شكك قادة المجتمع المدني والسكان عموماً في استقلاليتها. وعلاوة على ذلك، لاحظ مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، خلال جميع مراحل العملية الانتخابية، فرض قيود ذات دوافع سياسية على حرية الصحافة وانتهاكات للحق في حرية التعبير والرأي.

(٦) انظر تقرير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية خلال فترة ما قبل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المتاح في: www.ohchr.org/Documents/Countries/CD/UNJHRODecember2015_en.pdf.

(٧) انظر تقرير المكتب المشترك لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق أحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي نُشر في شباط/فبراير، المتاح في ٢٠١٧، https://www.ohchr.org/Documents/Countries/CD/UNJHRODecember2016_en.pdf.

٨- وخاض الانتخابات الرئاسية ٢١ مرشحاً. وكانت أحزاب المعارضة قد وقَّعت في جنيف، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على اتفاق اختير بموجبه مارتن فايولو مرشحاً مشتركاً للمعارضة، لكن الاتفاق لم يصمد أمام الانقسامات السياسية. ونتيجة لذلك، انطلقت الحملات الانتخابية رسمياً في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بثلاثة مرشحين مدعومين من ثلاث كتل سياسية رئيسية هم: مارتن فايولو من تحالف لاموكا؛ وفيليكس تشيسيكيدي من التحالف من أجل التغيير؛ وإيمانويل رامازاني شاداري من تحالف الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، وهو تحالف الأغلبية الرئاسية[٨].

٩- وتدخلت الجماعات المسلحة في العملية الانتخابية طوال فترة الحملات الانتخابية، لا سيما في إيتوري، ومنطقة كاساي، ومانييما، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية. وسُجلت أحداث تنطوي على منع أنشطة انتخابية عن طريق إعاقة طريق بعض المرشحين، كما سُجلت عمليات اختطاف ونهب وترهيب وتهديدات بالموت ضد مرشحين وسكان محليين. وشهد شهراً تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أكثر من نصف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة خلال الحملات الانتخابية.

١٠- وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أي قبل يوم واحد من نهاية فترة الحملة الانتخابية الرسمية، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تأجيل الانتخابات إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مشيرة إلى وجود صعوبات لوجستية ترجع أساساً إلى نشوب حريق في مستودعها في كينشاسا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أسفر عن تدمير آلات التصويت التي كانت مخصصة للعاصمة وقوائم الناخبين.

١١- وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تأجيل الانتخابات في مدينة بيني وإقليمها، وكذلك في مدينة بوتيمبو - وجميعها في مقاطعة كيفو الشمالية - مشيرة إلى مخاطر مرتبطة بتفشي مرض فيروس إيبولا وبالحالة الأمنية. وأُجلت الانتخابات أيضاً في يومبي (ماي - ندومبي)، بسبب العنف الإثني الذي تسبب بمقتل المئات وتشريد الآلاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ثالثاً- المنهجية

١٢- يستند هذا التقرير إلى معلومات جمعها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان عبر مقره في كينشاسا ومكاتبه الميدانية البالغ عددها ١٨ مكتباً. وطوال فترة الحملة الانتخابية، عمل المكتب المشترك لحقوق الإنسان مع السلطات الوطنية والمحلية والجهات صاحبة المصلحة على نزع فتيل التوترات وإتاحة إمكانية تنظيم مظاهرات سلمية. وفي يوم الانتخابات، أدار المكتب المشترك لحقوق الإنسان أفرقة مراقبة أُرسلت إلى ما لا يقل عن ٢٧ موقعا؛ ونُشرت أفرقة مراقبة خاصة في مواقع تُعتبر بؤر توتر محتملة، من بينها لودجا (سانكورو) وكيكويت (كويلو). وأجرت الأفرقة مقابلات مع الناخبين، والمرشحين، وموظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومراقبي الانتخابات، وأعضاء المجتمع المدني، والسلطات. وأدى نشر هذه الأفرقة في المواقع الرئيسية دوراً وقائياً في ردع العنف.

(٨) شملت القائمة الرسمية للمرشحين امرأة واحدة.

١٣- ويتناول هذا التقرير الحالات التي وثقها وتحقق منها المكتب المشترك لحقوق الإنسان، ولا يغطي جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال الفترة قيد الاستعراض. ولم يتسن التحقق من بعض الادعاءات التي وردت إلى المكتب المشترك لحقوق الإنسان، ولذلك لم يجر إدراجها في هذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن حادثاً واحداً يمكن أن ينطوي على انتهاك العديد من حقوق الإنسان؛ ويسجل المكتب المشترك لحقوق الإنسان جميع المخالفات. ولأغراض هذا التقرير، لم يدرج المكتب المشترك لحقوق الإنسان إلا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالعملية الانتخابية، وهي انتهاكات ارتُكب معظمها أثناء قيام جهات فاعلة حكومية بتفريق مظاهرات أو تجمعات سياسية بشكل عنيف، والانتهاكات المرتكبة ضد المرشحين والناخبين، والإجراءات المنفذة بهدف التأثير على نتائج الانتخابات.

١٤- ويوثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان كل حالة وفقاً لمنهجية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ودعما لجهود الحكومة الرامية إلى احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

١٥- وأعاقت صعوبات شتى إجراء التحقيقات وحصول المكتب المشترك لحقوق الإنسان على المعلومات. وبالنظر إلى المساحة الشاسعة لإقليم البلد، فضلاً عن العقبات اللوجستية والمالية والأمنية والنقص في الموارد البشرية، نُشرت أفرقة رصد حقوق الإنسان في المدن والبلدات الرئيسية بصورة أساسية. وتقضي منهجية مفوضية حقوق الإنسان المتعلقة بالتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها بتثليث المصادر، ولذلك لم تُدرج في هذا التقرير بعض الانتهاكات المزعومة المتصلة بالانتخابات، إذ إنها كانت لا تزال قيد التحقيق عند وضع التقرير في صيغته النهائية. وعلاوة على ذلك، لم تُسجل بعض الأحداث لأن الاحتجاجات كانت لا تزال مستمرة في بعض المناطق أثناء إعداد التقرير.

رابعاً- فترة الحملات الانتخابية

١٦- خلال فترة الحملات الانتخابية الرسمية، الممتدة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ١٤٧ انتهاكاً لحقوق الإنسان ذات صلة بالانتخابات، لا سيما الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الدفاع وأجهزة الأمن أثناء تفريق المظاهرات، ما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الأشخاص؛ وتهديد وترهيب ممثلين للأحزاب السياسية ومرشحين؛ والقيود غير المبررة على الحق في الحرية والأمن، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

١٧- وسُجلت انتهاكات لحقوق الإنسان ذات صلة بالانتخابات خلال فترة الحملات الانتخابية في ٢١ مقاطعة، لكن هذه الانتهاكات اختلفت اختلافاً كبيراً بين مقاطعة وأخرى[٩]. ووُثق حوالي ٧٥ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان في سبع مقاطعات، هي كاتانغا العليا، وكاساي، ومانييما، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتنغانييقا، وتشوبو. وفي بعض هذه المقاطعات، فاقمت الديناميات المحركة للإثنيات التوترات القائمة التي غذتها، في بعض الحالات، خطابات تحريضية أطلقتها بعض السلطات وبعض المرشحين والمؤيدين.

(٩) لم يُوثق أيُ انتهاك في أويلي السفلى، وإكواتور، ولومامي، وشمال أوبانجي، وسانكورو.

١٨- ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ثمانية حوادث قتل تعسفي، استهدفت ١٥ شخصاً، بينهم امرأتان وطفل واحد؛ و٤٢ انتهاكاً للحق في الحرية والأمن، طالت ما لا يقل عن ٣١٦ شخصاً، بينهم ١٢ امرأة وستة أطفال على الأقل؛ و٢٧ انتهاكاً للحق في السلامة الجسدية طالت ١٣٧ شخصاً، بينهم ما لا يقل عن ثلاث نساء وسبعة أطفال.

١٩- وتحول هذه الانتهاكات للحقوق والحريات الأساسية دون تهيئة بيئة مواتية لأنشطة الحملات الانتخابية.

ألف- انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جهات حكومية

٢٠- ارتبط معظم انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة خلال فترة الحملة الانتخابية بالاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية لتفريق التجمعات السياسية والاحتجاجات السلمية، لا سيما تلك التي نظمتها أحزاب المعارضة[١٠].

٢١- وخلال الحملة الانتخابية، لجأت الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها الحرس الجمهوري، إلى استخدام أسلحة فتاكة لأغراض السيطرة على الحشود، وفي كثير من الحالات، أطلقت النار لتفريق المظاهرات، في انتهاك للقواعد والمعايير الدولية[١١]. وكانت هناك تفاوتات كبيرة في تصرفات قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية بين منطقة وأخرى، إذ وُثق معظم حالات الاستخدام المفرط للقوة في مقاطعات كاتانغا العليا، وكينشاسا، وكويلو، ومانييما، وكيفو الشمالية، وتنغانييقا، وتشوبو، وفي مقاطعات منطقة كاساي الثلاث. فعلى سبيل المثال، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لجأت عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية في لوبومباشي (كاتانغا العليا) إلى استخدام العنف لتفريق تجمع لمؤيدي مرشح المعارضة للرئاسة، السيد فايولو، الذين تجمعوا في المطار للترحيب به. واستخدمت الشرطة الذخيرة الحية فقتلت ثلاثة أشخاص وجرحت سبعة آخرين. وفي مواقع أخرى انتشرت فيها الشرطة الوطنية الكونغولية لحفظ النظام في أنشطة الحملات الانتخابية، كما حدث في مبوجي - مايي (كاساي الشرقية)، لم توثق أي انتهاكات للحق في الحياة أو السلامة البدنية من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية. ويرجع ذلك جزئياً إلى الاتصالات المستمرة التي أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة، وما نظماه من جلسات التوعية ودورات بناء القدرات في جميع أنحاء البلد منذ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢٢- وخلال الحملة الانتخابية، وثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ١٨ انتهاكاً للحق في الحياة ارتكبتها قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية شملت القتل التعسفي[١٢] لتسعة أشخاص، بينهم امرأتان وطفل واحد. وبالإضافة إلى ذلك، جُرح ما لا يقل عن ١١٩ شخصاً، بينهم ثلاث نساء وسبعة أطفال.

---

(١٠) انظر تقرير المكتب المشترك لحقوق الإنسان بشأن الاستخدام غير القانوني وغير المبرر وغير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠١٨، المتاح في: www.ohchr.org/Documents/Countries/CD/BCNUDH-UnlawfulUnustifiedUseofForce_Jan2017-Jan2018.pdf. حتى تاريخه، لم تُنفذ التوصيات الواردة في التقرير رغم الاتصالات التي أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان وعرضه تقديم الدعم.

(١١) تنطبق مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

(١٢) تمثلت الانتهاكات الأخرى للحق في الحياة أساساً في عدد من التهديدات بالقتل.

٢٣- وعلاوة على ذلك، اعتقل جنود القوات المسلحة أو عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية أو عناصر الوكالة الوطنية للاستخبارات ٢٧١ شخصاً بشكل تعسفي، بينهم ١٢ امرأة وستة أطفال، خلال قمع احتجاجات (كان بعضها عنيفاً جزئياً) على استخدام آلات التصويت وعلى المخالفات الواردة في السجلات الانتخابية، أو على تأجيل الانتخابات في بيني وبوتيمبو ويومبي. ويرتبط معظم هذه الانتهاكات بمحاولات ترهيب أعضاء أحزاب المعارضة أو ناشطي المجتمع المدني أو المتظاهرين بغية تقييد أنشطتهم أو ثنيهم عن تنفيذها.

٢٤- وقد وثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعة كيفو الشمالية. وقتل جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية رجلاً خارج نطاق القضاء عندما استخدموا الذخيرة الحية لتفريق حشد من المتظاهرين، واعتقلت قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية ١٧٢ شخصاً بينهم ١١ امرأة وأربعة أطفال، بصورة تعسفية. وحدثت معظم الانتهاكات في بيني وبوتيمبو، في سياق مظاهرات ضد تأجيل الانتخابات في جزء من المقاطعة. ونظم المجتمع المدني والمجموعات الشبابية احتجاجات مكثفة في بيني، وإيسال، وبولمبو، وبونيوكا، وبولونغو، وكاسيندي (إقليم بيني) وفي مدينة بوتيمبو. وفي بيني، أطلقت عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية الرصاص الحي في الهواء لتفريق المتظاهرين. وأدت هذه المظاهرات إلى الاعتقال التعسفي لـ ١٥١ شخصاً (بينهم أربع نساء وثمانية أطفال) في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأثناء وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، أُطلق سراح ما لا يقل عن ١٣٣ منهم، بفضل الاتصالات التي أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان. وبما إن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ذكرت تفشي فيروس إيبولا من بين أسباب تأجيل الانتخابات، أقدم متظاهرون على تدمير ما لا يقل عن ثمانية مرافق للرعاية الصحية في مختلف أنحاء إقليم بيني - لا سيما في موتوانغا وبولونغو وكيسيما ولومي - الأمر الذي أعاق تدابير مكافحة الوباء.

٢٥- أما المقاطعات الأخرى التي سُجل فيها أكبر عدد من الانتهاكات فهي مقاطعات كاتانغا العليا وكاساي ومانييما وتنغانييقا. وتضاءل الفضاء الديمقراطي بوجه خاص في مقاطعة مانييما، وهي المقاطعة التي ينحدر منها مرشح الحزب الحاكم السيد شاداري، حيث منعت السلطات مرشحي المعارضة ومؤيديها من عقد اجتماعات سياسية في الأماكن العامة. ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من المواجهات العنيفة بين أنصار الحزب الحاكم وأنصار المعارضة، دون أي تدخل من الشرطة لحماية حقوق الأشخاص المعنيين.

٢٦- وفي العديد من الأماكن، قيَّدت السلطات الإدارية المحلية والشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة الكونغولية أنشطة الحملات الانتخابية، ما يمثل انتهاكاً واضحاً للحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. فعلى سبيل المثال، أصدر حاكم كينشاسا، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بياناً رسمياً يحظر الأنشطة السياسية للحملات الانتخابية التي تشمل مظاهرات عامة في العاصمة، بدعوى تهديد النظام العام والأمن. وصدر الإعلان قبل فترة وجيزة من وصول السيد فايولو لمقابلة الآلاف من أنصاره، الذين كانوا ينتظرون الالتقاء به في تجمع عام. وبناء على ذلك، أوقف ضباط الشرطة بناء المنصات اللازمة وأوقفوا قافلة السيد فايولو الذي رافقته الشرطة في وقت لاحق إلى مقر إقامته وليس إلى مكان الاجتماع. وفي بوما (وسط الكونغو)، منع رئيس البلدية عقد الاجتماعات السياسية وتنظيم المسيرات بدعوى منع

أي ضجيج محتمل وتفادي أي إعاقة لحركة السير. وفي تشوابا، منعت عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية مرشحي المعارضة من تنظيم أي أنشطة تتعلق بالحملات الانتخابية بينما كانت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو تقوم، في الوقت نفسه، بأنشطة مشابهة دون أية قيود.

٢٧- ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان انتهاكات الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، طوال فترة الحملات الانتخابية. كما وثق إغلاق السلطات الحكومية محطة إذاعة وتلفزيون في لومامي العليا ومحطتين في مونغالا ومحطة في كيفو الجنوبية، وجميعها محطات يملكها أشخاص ينتمون إلى المعارضة. وأُغلقت محطة الإذاعة في لومامي العليا لأنها اتُّهمت بحشد الجمهور لصالح أحد المرشحين الذي كان يزور المنطقة في إطار الحملة الانتخابية. ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان أيضاً ترهيب صحفي يعمل في محطة إذاعة وتلفزيون محلية استجوبه موظفو الوكالة الوطنية للاستخبارات في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في نيوكي (ماي - ندومبي). وكان هذا الصحفي قد ندد في أحد برامجه، في اليوم السابق، بشراء ضباط شرطة لبطاقات تصويت أشخاص آخرين. وأُطلق سراح الصحفي بعد اتصالات أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

٢٨- وأدت الانقسامات السياسية وحالة التعصب إلى قيام السلطات الحكومية وقوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية بتهديد وترهيب العديد من الناخبين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني والصحفيين ومرشحي المعارضة، ما أعاق ممارسة الحريات العامة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تلقى أحد مرشحي المعارضة للانتخابات التشريعية الوطنية في ليكاسي (كاتانغا العليا) تهديدات من أحد قادة الشرطة الوطنية الكونغولية الذي عمد أيضاً إلى تمزيق أحد ملصقات المرشح. وخلال اجتماع مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هدَّد عضوان في مجلس مقاطعة فونغورومي (لوالابا) من الجبهة المشتركة من أجل الكونغو ومرشحان عن الجبهة لعضوية الهيئة التشريعية في المقاطعة بقتل أو إيذاء أي شخص يدعو إلى التصويت لمرشحي المعارضة في الانتخابات الرئاسية. ولم تدن الجبهة ولا السلطات هذا السلوك.

٢٩- ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان أكثر من ٥٠ اشتباكاً عنيفاً بين مؤيدي مختلف المرشحين في ١٨ مقاطعة مختلفة، ولا سيما في كاتانغا العليا، وإيتوري، ومنطقة كاساي الكبرى، وكويلو، ومانييما، وكيفو الجنوبية، وتشوبو. وفي بعض الحالات، لم تتدخل الشرطة لمعالجة الوضع وحماية حقوق الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا لاعتداء جسدي. وفي عدة حالات، ارتكب عناصر في أجهزة حكومية انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الاشتباكات، بينها عدد من الاعتقالات التعسفية. فعلى سبيل المثال، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استخدمت الشرطة في كيندو (مانييما)، الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لفض اشتباك بين أنصار لاموكا وأنصار حزب الشعب من أجل التجديد والديمقراطية. واعتُقل، بصورة تعسفية، خمسة أشخاص لم يشاركوا في أعمال العنف، ثم أطلق سراحهم في اليوم التالي، بعد اتصالات أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلق عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية في إبامبي (إقليم وامبا، مقاطعة أويلي العليا)، الرصاص الحي لفض اشتباك بين أنصار مرشحين مختلفين لانتخابات الجمعية الوطنية تابعين للجبهة المشتركة من أجل الكونغو، ما أسفر عن جرح رجل واحد.

٣٠- ورغم أن المادة ٣٣ من قانون الانتخابات وكذلك الصكوك الدولية والسوابق القضائية[١٣] تشير إلى وجوب المساواة بين مرشحي الانتخابات في الوصول إلى وسائط الإعلام وعدم التمييز بينهم، ركزت وسائط الإعلام التابعة للدولة، لا سيما الإذاعة والتلفزيون الوطنيان، تغطيتها على أنشطة مرشحي الأغلبية الحاكمة أثناء الحملة الانتخابية، ووفرت تغطية محدودة لأنشطة المعارضة، فبدت متحيزة في الكثير من الأحيان. وكانت غالبية وسائط الإعلام متحيزة لأحد الأحزاب السياسية، ولم تبث أخباراً موضوعية تستند إلى الوقائع عن التطورات المتعلقة بالانتخابات. وتعرَّض الصحفيون الموالون للمعارضة للتهديد والمضايقة والترهيب من بعض السلطات ومن بعض المرشحين ومؤيديهم، في حين أن الصحفيين العاملين في وسائط إعلام موالية للأغلبية الحاكمة تعرضوا بشكل متزايد لمضايقات أثناء تغطيتهم لأنشطة تنتقد الحكومة. وفي الوقت نفسه، تحاشى مقربون من الرئيس، مثل المتحدث الرسمي باسم الحكومة، لامبير مندي، إذاعة وكابي التابعة للأمم المتحدة بدعوى أنها غير محايدة. وبصفة عامة، لم يُتَح للنساء الكثير من الفرص للاستفادة من وسائط الإعلام ما أدى إلى تجاهلها للشواغل الخاصة بهن.

باء- تجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والميليشيات

٣١- ارتكبت الجماعات المسلحة ١٧ انتهاكاً ذات صلة بالانتخابات، بينها عمليات اختطاف لمرشحين، وتهديدات بالقتل، وهجمات ضد مدنيين، وعمليات نهب وتدمير لممتلكات. وحدثت غالبية هذه الانتهاكات أثناء الحملات الانتخابية في مقاطعات إيتوري وكاساي الوسطى ومانييما وكيفو الشمالية، وشملت انتهاكات للحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، والحق في التصويت والترشح للانتخابات. وفي بعض المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، مُنع المرشحون من الاضطلاع بأي نشاط ذي صلة بالحملات الانتخابية بسبب الحالة الأمنية، كما حدث في الجزء الشمالي من إقليم بيني، الذي يسيطر عليه تحالف القوى الديمقراطية. وفي بعض الحالات، كانت القيود المفروضة ذات دوافع سياسية، كما حدث في كيبومبو، وكاسونغو، وكابامباري في مقاطعة مانييما الجنوبية الشرقية، حيث منع مقاتلو جماعة مايي - مايي مالايكا بعض المرشحين من الانخراط في أنشطة الحملة الانتخابية. وفي مناطق أخرى تسيطر عليها الجماعات المسلحة، كما هو الحال في جنوب لوبيرو، سُمح للمرشحين بتنظيم حملاتهم الانتخابية بحرية، وفي عدة مواقع، أفيد بأن الجماعات المسلحة دعمت بعض المرشحين[١٤].

٣٢- ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ثلاث حالات طلبت فيها الجماعات المسلحة المال من المرشحين كي تسمح لهم بالوصول إلى المجتمعات المحلية - لا سيما في إقليمي ماسيسي وروتشورو (كيفو الشمالية)، من جانب مقاتلي الماي - ماي نياتورا، وفي مقاطعة مانييما، في المناطق التي تسيطر عليها جماعة مايي - مايي مالايكا.

(١٣) A/HRC/39/28، الفقرة ٣٤. A/HRC/26/30، الفقرة ٢٣. وCCPR/CO/76/TGO، الفقرة ١٧.

(١٤) انظر تقرير المكتب المشترك لحقوق الإنسان بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في إقليمي ماسيسي ولوبيرو (مقاطعة كيفو الشمالية) والتحديات ذات الصلة بحماية المدنيين، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والمتاح في www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.Aspx?NewsID=24030&LangID=E. ويُدرِج التقرير غياب المؤسسات الحكومية، والتهديدات الأمنية، والصلات الممكنة بين بعض جنود القوات المسلحة وبعض الجماعات المسلحة بوصفها عوامل ممكنة يمكن أن تؤثر في الحصول على الحقوق السياسية كاملة خلال فترة الانتخابات في هذه الأقاليم.

٣٣- وطرحت حالة انعدام الأمن الناجمة عن أنشطة الجماعات المسلحة تحديات أمام الحملات الانتخابية، لا سيما في كيفو الشمالية، ومنطقة كاساي، وجنوب إقليم إيرومو (إيتوري). وفي لوغوبي (إقليم إيرومو)، على سبيل المثال، نصب مقاتلون تابعون لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كمينا ذهب ضحيته ٤٢ شخصاً بينهم تسع نساء وثلاثة أطفال (بعض الضحايا أعضاء في فريق إدارة الحملة الانتخابية لمرشح حزب الشعب من أجل التجديد والديمقراطية). وسُرقت جميع ممتلكاتهم، بما في ذلك الملابس. وبتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصيب ١٧ شخصاً من مؤيدي اتحاد الكونغوليين من أجل التقدم، وهو أحد أحزاب الأغلبية الرئاسية بجروح في بوناندي (إقليم ماسيسي)، بعد أن كمن مقاتلو المايي - مايي نياتورا لقافلتهم وأطلقوا النار عليها.

٣٤- وعلى غرار ذلك، حالت المشكلات الأمنية التي تسببت فيها عمليات ميليشيات كامونا نسابو في بعض مناطق إقليم ديايا (كاساي الوسطى) دون عقد أنشطة الحملة الانتخابية. وأفادت عدة مصادر بأن الميليشيات عمدت إلى ترهيب الناخبين لفرض السيطرة السياسية للجبهة المشتركة من أجل الكونغو في إقليم ديايا. وبدا ذلك واضحاً من التهديدات التي أطلقها، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تريزور مبوتو، زعيم فصيل ميليشيا كامونا نسابو، خلال اجتماع انتخابي في تشيكونغولو دعماً لمرشح تجمع التقدميين من أجل الجمهورية (عضو في منتدى الجبهة المشتركة من أجل الكونغو) لعضوية الجمعية الوطنية. وأعلن قائد الميليشيا أمام حوالي ٢٠٠ شخص أن أي شخص لا يصوت لهذا المرشح سيُقتل أو يُطرد من المنطقة على يد أفراد الميليشيات الذين سيكونون حاضرين في مراكز الاقتراع، على حد قوله، لتنفيذ هذا التهديد.

٣٥- وفي المناطق المتضررة من النزاع، أدت الحالة الأمنية أيضاً إلى تحديات تشغيلية، مثل العقبات التي عرقلت نشر وتأمين المواد الانتخابية قبل إجراء الانتخابات. فعلى سبيل المثال، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هاجم مقاتلون، يُعتقد أنهم تابعون لجماعة مايي - مايي مازمبي، المستودع التابع للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيني[١٥]. وصدت الوحدات التابعة لبعثة الأمم المتحدة وجنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الهجوم.

٣٦- وفي بعض الحالات، أدت أنشطة الحملات الانتخابية إلى مفاقمة التوترات الإثنية، لا سيما بين جماعتي لوبا وبيندي، خصوصاً في مقاطعة كاساي، وبين أفراد إثنية تيتيلا الذين يسكنون الغابات وأفراد الإثنية نفسها من سكان السافانا في مقاطعة سانكورو. ولوحظت خلال الحملة الانتخابية عدة حالات تهديد أو ترهيب أو تحريض على العنف لأسباب إثنية خلال الحملة الانتخابية، لا سيما في كينشاسا، وتشيكابا، وباندوندو، ومبانداكا، وكيسانغاني، وكذلك في مقاطعة كاساي الشرقية ومانييما. وفي كيسانغاني (تشوبو)، وثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان أعمال التهديد والترهيب التي تعرضت لها جماعة ناندي على يد موظفي الوكالة الوطنية للاستخبارات، وكذلك على يد وزير التعليم في المقاطعة - وهو أحد مرشحي حزب الشعب للتجديد والديمقراطية في انتخابات الجمعية الوطنية، الذي حرض المجتمع المحلي على ارتكاب أعمال عنف ضد جماعة ناندي، بدعوى أن تطلعاتهم السياسية غير مشروعة كونهم لا ينتمون أصلاً إلى المقاطعة. ولم تتخذ السلطات أي إجراء لإدانة هذا السلوك.

(١٥) حدث ذلك قبل تأجيل الانتخابات في بيني.

خامساً- يوم الانتخابات

٣٧- أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في جو سلمي في الغالب. ورصد عمليات الاقتراع مراقبون يمثلون الأحزاب كانوا متواجدين في معظم مراكز الاقتراع، ومراقبون وطنيون ودوليون في العديد من المواقع(١٦).

٣٨- وتولى رجال شرطة غير مسلحين أو يحملون أسلحة خفيفة مهمة حفظ الأمن في معظم مراكز الاقتراع، إلا في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتنغانييقا، ووسط الكونغو، حيث تولى جنود القوات المسلحة وعناصر الشرطة الوطنية الكونغولية المسلحين بأسلحة رشاشة حفظ الأمن في مراكز الاقتراع. ومع ذلك، لوحظ أن سلوك قوات الدفاع وأجهزة الأمن في يوم الاقتراع كان مقيداً بشكل عام، لا سيما بالمقارنة مع سلوكها خلال الحملة الانتخابية. ويرجع ذلك جزئياً، فيما يبدو، إلى الاتصالات المكثفة التي أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة مع قوات الدفاع وأجهزة الأمن على مختلف المستويات. وقبل يوم الانتخابات، أكد مفوض الشرطة الوطنية علناً الطابع المحايد وغير السياسي للشرطة. وفيما لا يقل عن ستة مواقع مختلفة في إقليم لوبيرو، سيطر مقاتلو الجماعات المسلحة على مراكز الاقتراع، وأعاقوا التصويت، في بعض الحالات، لا سيما في إقليم ماسيسي.

٣٩- وشملت غالبية الحوادث المبلغ عنها خلال يوم الانتخابات انتهاكات للحق في التصويت، بما في ذلك عدم وضع تدابير لضمان إجراء انتخابات شاملة للجميع وغير تمييزية. وعلاوة على ذلك، وثَّق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ١٦ انتهاكاً لحقوق الإنسان تتصل بالانتخابات في ذلك اليوم. وكان عناصر في أجهزة حكومية مسؤولين عن ١٤ من هذه الانتهاكات فيما كان مقاتلو نياتورا دلتا ومقاتلو جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد مسؤولين عن انتهاكين. ووُثقت معظم الانتهاكات في المقاطعات التي شهدت معظم انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة ما قبل الانتخابات (مقاطعة كاتانغا العليا، وكاساي، ومانييما، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتنغانييقا).

ألف- انتهاكات الحق في التصويت

٤٠- لاحظ المكتب المشترك لحقوق الإنسان العديد من الانتهاكات للحق في التصويت في يوم الاقتراع. وتلقى المكتب تقارير عديدة من أشخاص مُنعوا من التصويت لأنهم لم يتمكنوا من العثور على مركز الاقتراع الخاص بهم أو لم يجدوا أسماءهم في القوائم الانتخابية، بسبب مشكلات تقنية أو لوجستية، بما في ذلك التأخير في فتح مراكز اقتراع لعدم توزيع المواد الانتخابية في الوقت المحدد. وفي بعض الحالات، تم حل المشكلة من خلال تأخير وقت إغلاق مكاتب الاقتراع بينما لم يتمكن الناس، في حالات أخرى، من التصويت. ففي نيالونغو (إقليم لويبو، كاساي)، على سبيل المثال، حُرم سكان قرية بأكملها من الحق في التصويت لأن المواد الانتخابية لم تصلهم إلا الساعة الخامسة والنصف مساء.

(١٦) المنظمات الرئيسية التي أوفدت مراقبين هي المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعاضدية بعثات مراقبة الانتخابات من المواطنين، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. لم تُسند إلى بعثة الأمم المتحدة أي ولاية لمراقبة الانتخابات.

٤١- وسقط عدد من الأسماء من قوائم الناخبين في كل من لومامي العليا، وكاتانغا العليا، وأويلي العليا، وإيتوري، وككينشاسا، وإيتوري، وكاساي الشرقية، وكينشاسا، ولوالابا، وماي - ندومبي، ومانييما، وكيفو الشمالية، وسانكورو، ونانغانييقا، وتشوبو، وأماكن أخرى. ورغم أن سقوط أسماء من القوائم لم يكن تمييزياً، فيما يبدو، لم يتمكن الأشخاص المعنيون من ممارسة حقهم في التصويت.

٤٢- وطرح استخدام آلات التصويت تحديات خاصة لكبار السن والأميين، الذين احتاجوا إلى وقت أطول وإلى مساعدة لم تكن تُوفَّر بصورة منهجية. وفي العديد من المناطق الريفية، لم تتمكن نسبة كبيرة من السكان من استخدام الآلة دون مساعدة. وفي كثير من الحالات، أفادت التقارير بأن الأشخاص الذين كُلفوا بتقديم المساعدة، مثل مراقبي الانتخابات التابعين للأحزاب السياسية، حاولوا التأثير على الناخبين. وعلاوة على ذلك، لم تُتخذ تدابير كافية، في بعض المواقع، لتيسير تصويت الأشخاص الذين لم يتحملوا الانتظار طويلاً، مثل كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأمهات اللواتي يحملن أطفالاً صغاراً، الذين انتهى بهم الأمر إلى المغادرة دون تصويت، في بعض الأماكن. ومع ذلك، لوحظ في العديد من المواقع، أن هذه الفئات من الناخبين أُعطيت الأولوية في الطوابير. وأخيراً، اعتُبر بعض مراكز الاقتراع بعيداً عن السكان، ما مثَّل تمييزاً ضد بعض الفئات السكانية الريفية، لا سيما في مقاطعات إكواتور، ومونغالا، وشمال أوبانجي، وجنوب أوبانجي، وتشوابا.

٤٣- ولم تُوفر الوسائل اللازمة للسماح للمشردين داخلياً بالتصويت، لأنهم موجودون عادة في أماكن بعيدة عن مناطق تسجيلهم. وفي بلد يضم ٦,٨ مليون مشرد داخلياً[١٧]، يمثل ذلك حرماناً لشريحة كبيرة من السكان من حق التصويت. ولم يتمكن كونغوليو الشتات من التصويت، بناء على قرار اعتمدته الجمعية الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبذلك حُرموا أيضاً من حقهم في التصويت.

٤٤- ومُنح عدد قليل جداً من السجناء فرصة ممارسة حقهم في التصويت، وإن كان بعض السجناء المدانين أو بعض الأشخاص المودعين في الاحتجاز السابق للمحاكمة قد أُدرجوا على قوائم الناخبين. وعلى وجه الخصوص، لم تُخصص أي موارد لتمكين السجناء من التصويت في بونيا، وغوما، وكاليمي، ولوبومباشي، ومبوجي - مايي وتشيكابا، وغيرها. وكان الوضع في كانانغا مختلفاً، إذ تمكن ١٧ سجيناً في السجن المركزي من التصويت، بفضل الاتصالات التي أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة. كما سُمح للمسجلين من نزلاء سجن ماكالا المركزي في كينشاسا بالتصويت.

٤٥- وفي معظم الحالات، لم تتدخل الجماعات المسلحة في عملية التصويت، لكن مواقفها منه كانت متباينة. وفي بعض المواقع، لا سيما كاشوغا، وبوكومبو، ونيابيوندو، في إقليم ماسيسي، منع أفراد من الجماعات المسلحة فتح مراكز الاقتراع، بينما سيطروا، في أماكن أخرى على مراكز الاقتراع. وفي بعض مراكز الاقتراع، أرغمت الجماعات المسلحة السكان على التصويت لمرشحين بعينهم. فعلى سبيل المثال، تدخلت الجماعات المسلحة في إقليم ماسيسي في الانتخابات بشكل ملحوظ، إذ أرغم مقاتلون بعض الجماعات المسلحة، لا سيما تحالف

(١٧) انظر تحديث عام ٢٠١٨ لخطة الاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة في مابينزي، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، ونياتورا دلتا، وجماعة مايي – مايي مازيمبي التابعة لاتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء، السكانَ على التصويت لمرشحي الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وعمد أعضاء نياتورا دلتا واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء إلى طرد مراقبي أحزاب المعارضة من مراكز الاقتراع. وفي بوكومبو ونيابيوندو، أغلق مقاتلو جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد مراكز الاقتراع بعد أن فشلوا في إرغام الناخبين على اختيار مرشحي الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، رغم وجود عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، الذين لم يتدخلوا.

٤٦- ووردت إلى المكتب المشترك لحقوق الإنسان مزاعم عن تدخل موظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الحق في التصويت بحرية، في مقاطعات لومامي العليا، وكاتانغا العليا، وكاساي، وكاساي الوسطى، ولوالابا، ومانييما، وكيفو الشمالية، وتشوبو. ففي موتونغو (إقليم واليكالي، كيفو الشمالية)، على سبيل المثال، أرغم جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية رجلاً، تحت تهديد الاعتقال، على التصويت لمرشح الجبهة المشتركة من أجل الكونغو.

٤٧- وفي مقاطعات كاتانغا العليا، ولومامي العليا، وكاساي، ووسط الكونغو، ومناي – ندومبي، وكيفو الشمالية، وسانكورو وتشوبو، أعيقت حركة المراقبين التابعين للأحزاب السياسية، لا سيما أحزاب المعارضة، ومُنعوا كلياً من الوصول إلى مراكز الاقتراع المسندة إليهم، في بعض الحالات. ولدى إغلاق مراكز الاقتراع في تشيكابا (كاساي)، عمد موظفو اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى طرد مراقبي الانتخابات الذين طعنوا في طريقة حساب الأصوات من مراكز الاقتراع.

باء- الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان

٤٨- وفي يوم الاقتراع، وثَّق المكتب المشترك لحقوق الإنسان، في لورهال (كيفو الجنوبية) القتل التعسفي لمدنيين بعد أن أطلق أحد عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية النار مستخدماً الذخيرة الحية لتفريق الحشود[١٨]. كما وثَّق المكتب أربعة حوادث تهديد وترهيب لثمانية أشخاص، بينهم ثلاث نساء. وفي ثلاث من هذه الحالات، كان الجناة عناصر في أجهزة حكومية، فيما كان مقاتلو جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد هم المسؤولون في حالة واحدة. وفي بودومبيلي (أوبانجي)، تلقى أحد مراقبي الانتخابات التابعين لحزب الشعب من أجل التجديد والديمقراطية تهديدات بالقتل من أحد قادة الشرطة الوطنية الكونغولية، وطُرد من مركز التصويت.

٤٩- ووثَّق المكتب انتهاكات للحق في السلامة الجسدية لأربعة أشخاص، بينهم امرأتان. وارتكب عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية اثنين من هذه الانتهاكات فيما ارتكب جنود القوات المسلحة انتهاكاً واحد وجماعة نياتورا دلتا انتهاكاً آخر. ففي بولونغو (كويلو)، على سبيل المثال، أطلق أحد جنود القوات المسلحة الذي كان يحرس وزيراً في الحكومة الوطنية النار على رجل فأرداه بعد احتجاج للسكان الذين اتهموا الوزير بالفساد. وبالإضافة إلى ذلك، وثَّق

(١٨) في الحادث نفسه، قتل محتجون أحد موظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعد أن اتهموه بالتزوير.

المكتب اعتقال ستة رجال، اثنان منهم على يد جنود القوات المسلحة وأربعة على يد عناصر الشرطة، فضلاً عن انتهاك جنود القوات المسلحة لحق أحد الرجال في حرية الرأي والتعبير إذ هددوه للتأثير على خياره في التصويت. وكان معظم المعتقلين من العاملين في الانتخابات، ومن بينهم موظفون في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومراقبون للانتخابات، وعاملون تابعون للأحزاب السياسية. ففي لوبومباشي وكيندو، على سبيل المثال، اعتُقل مراقباً انتخابات تعسفاً بناء على طلب مدير مركز الاقتراع، بينما كانا يجمعان معلومات تتعلق بالانتخابات.

سادساً- فترة ما بعد الانتخابات

٥٠- ووفقاً للجدول الزمني للانتخابات، كان من المتوقع أن تصدر النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبسبب التحديات التقنية والتأخير في فرز الأصوات، أجلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إعلان النتائج حتى الساعات الأولى من صباح ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، معلنة فوز السيد تشيسيكيدي. وعقب إعلان النتائج مباشرة، قمعت قوات الدفاع وأجهزة الأمن المظاهرات الاحتفالية السلمية، لا سيما في مقاطعتي كاساي وتشوبو. وبعد أن طعن السيد فايولو علناً في النتائج، نظمت جماعات المجتمع المدني احتجاجات، لا سيما في مقاطعات إكواتور، وكاتانغا العليا، وكينشاسا، وكويلو، وتنغانييقا. وانتهت فترة الانتخابات الرئاسية بحفل تنصيب السيد تشيسيكيدي رئيساً، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٥١- ووثق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ١٤١ انتهاكاً لحقوق الإنسان في الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، معظمها بسبب أعمال قامت بها قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية لتفريق المظاهرات، لا سيما في مقاطعات كاساي وكيفو الشمالية وتشوبو. وانطوت هذه الحوادث على ١٩ انتهاكاً للحق في الحياة، بما في ذلك القتل التعسفي لعشرين شخصاً (بينهم ثلاث نساء وثلاثة أطفال)؛ و٣٢ انتهاكاً للحق في الحرية والأمن طال ما لا يقل عن ٣٧١ شخصاً، بينهم ما لا يقل عن ١٩ امرأة و٥٠ طفلا؛ و٢٣ انتهاكاً للحق في السلامة البدنية طالت ٦٢ شخصاً من بينهم ١٤ امرأة وطفلان. ويرجع العدد الكبير من الضحايا إلى كثرة حالات الاعتقال الجماعي. ففي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على سبيل المثال، اعتقل عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية، في لوبومباشي، ما لا يقل عن ٣٢ شخصاً، بينهم ٢٧ طفلاً، بصورة تعسفية خلال احتفال سلمي في أعقاب الإعلان عن نتائج الانتخابات على إحدى الإذاعات. ووُثق ما لا يقل عن ستة حوادث اعتقال جماعي، تراوح فيها عدد الضحايا بين ٣٠ و٧٩ شخصاً.

٥٢- وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، حُددت المهلة المتاحة لتقديم الشكاوى المتعلقة بالمنازعات الانتخابية إلى السلطات القضائية المختصة بيومين من إعلان النتائج المؤقتة، بينما كانت المهلة ثمانية أيام بالنسبة لانتخابات المقاطعات. وهذه المهل قصيرة لجمع الأدلة والمعلومات الداعمة بالنظر إلى مواقع مراكز الاقتراع، والمسافات الشاسعة، وحالة البنى التحتية للنقل. ويمكن أن يؤثر ذلك على فعالية ودقة نظام تسوية المنازعات القانونية، وبالتالي على سبل الوصول إلى العدالة والحق في انتصاف فعال.

ألف- انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية والحرية والأمن

٥٣- أدى التأخير في نشر النتائج المؤقتة إلى توترات كبيرة. وفي كثير من الحالات، أدت الشائعات التي تطلق حول فوز مرشح ما إلى احتفالات سلمية عفوية قمعتها قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية. فعلى سبيل المثال، عمد عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، إلى اعتقال ٧٩ شخصاً في غوام (كيفو الشمالية) تعسفاً، بينهم سبع نساء و١٥ طفلاً عقب شائعات مفادها أن السيد فايولو فاز في الانتخابات الرئاسية. واتُّهم المعتقلون بالإخلال بالنظام العام والتخريب والتمرد، لكن أُطلق سراحهم جميعاً، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عقب اتصالات أجراها المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

٥٤- وعقب إعلان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن النتائج المؤقتة للانتخابات، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهو إعلان كان الجميع في انتظاره، ظل الوضع هادئاً في أغلب المناطق. ومع ذلك، أُبلغ عن عدة حوادث عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي موتشيما (إقليم كامونيا، مقاطعة كاساي)، على سبيل المثال، أفيد عن مقتل رجل، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، خلال احتفالات سلمية بنتائج الانتخابات، على يد جنود في القوات المسلحة أطلقوا النار لتفريق الحشود. وفي اليوم نفسه، قُتل ثلاثة أشخاص في تشيكابا، بينهم امرأة، بعد أن أطلق عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية الرصاص الحي لتفريق حشد من المحتفلين.

٥٥- وارتكبت قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية ٦٨ انتهاكاً من بين ٧٤ انتهاكاً موثقاً للحق في الحياة والسلامة البدنية والحق في الحرية والأمن (٩٢ في المائة)؛ وشملت هذه الانتهاكات تسعة حوادث قتل تعسفي طالت ١١ شخصاً، بينهم امرأة وطفلان. وكانت قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية مسؤولة أيضاً عن ٣٠ انتهاكاً للحق في الحرية والأمن طالت ما لا يقل عن ٣٦١ شخصاً، بينهم ما لا يقل عن ١٧ امرأة و٥٠ طفلاً؛ كما كانت مسؤولة عن ٢١ انتهاكاً للحق في السلامة الجسدية طالت ٦٠ شخصاً بينهم ١٣ امرأة وطفل واحد.

٥٦- وفي أعقاب إعلان نتائج الانتخابات، وُثقت توترات إثنية طالت بوجه خاص أشخاصاً من مجتمع لوبا في عدة مواقع، لا سيما في منطقة كاساي، وكاتانغا العليا، وكينشاسا. وكانت هذه الديناميات ملحوظة بوجه خاص في تشيكابا، حيث هاجم أشخاص ينتمون إلى مجتمع لوبا أشخاصاً من مجتمع بيندي، متهمين إياهم بعدم التصويت للسيد تشيسيكيدي. وفي إقليم كامونيا، جُرح رجل في هجوم ذي صلة بالانتخابات ضد أشخاص ينتمون إلى مجتمع لوبا نفذه أشخاص من مجتمع شوكوي.

٥٧- وفي كيكويت (كويلو)، اندلعت مظاهرات عنيفة مباشرة عقب إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات، أدت إلى تدمير ونهب عدة مباني عامة. وتدخل جنود القوات المسلحة، فقتلوا أربعة أشخاص عندما فتحوا النار على مجموعة من الشباب المحتجين[١٩].

(١٩) لم تحسب من بين القتلى الوفيات الناجمة عن عملية فرار من السجن حدثت في اليوم نفسه نتيجة الاضطراب الناجم عن الاحتجاجات العنيفة.

٥٨- ووُثقت هجمات تتصل بالانتخابات نفذها عناصر جماعات مسلحة، هي تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، في ما لا يقل عن قريتين من قرى إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية، يومي ١٢ و١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأطلق المهاجمون النار بشكل عشوائي على السكان، متهمين إياهم بعدم التصويت للشخص المناسب. ونتيجة لذلك، قُتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص، بينهم أربعة أطفال وأربع نساء، اثنتان منهن تعرضتا للاغتصاب حتى الموت. كما اغتُصبت امرأة ثالثة وجُرح فتى في السابعة عشرة من العمر. وأدت هذه الحوادث إلى تشريد عدد غير مؤكد من الأشخاص.

باء- انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

٥٩- وثَّق المكتب المشترك لحقوق الإنسان ٣٢ انتهاكاً للحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، وحرية التجمع السلمي، تتعلق بلجوء قوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية إلى العنف لقمع الاحتجاجات. فعلى سبيل المثال، بينما كان نشطاء لاموكا في كينشاسا يرافقون السيد فايولو لتقديم شكواه إلى المحكمة الدستورية، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تعرض ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص من المشاركين في مظاهرة للضرب على يد عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية الذين استخدموا العنف لتفريق الحشود.

٦٠- وفي أجزاء مختلفة من البلد، لا سيما في بونيا (إيتوري)، وكيسانغاني (تشوبو)، وأوفيرا، وفيزي (كيفو الجنوبية)، انتُهك الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي بتطبيق سلطات المقاطعات حظراً عاماً يتصل بالنتائج المؤقتة للانتخابات. وفي بونيا، أعلن مفوض شرطة المقاطعة، في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أن زعماء أحزاب المعارضة يخضعون للمراقبة مهدداً بالقبض عليهم إذا ما تسببوا باضطرابات.

٦١- واعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فُرضت قيود مختلفة على حرية الرأي والتعبير. وفي الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أوقفت الحكومة خدمات الإنترنت والبيانات المتنقلة وخدمة الرسائل القصيرة، مشيرة إلى أن هذا الأمر ضروري للحفاظ على النظام العام ومنع نشر نتائج غير دقيقة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، حُجبت إشارات البث الخاصة بإذاعة فرنسا الدولية وتلفزيون قناة الكونغو حتى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩[٢٠]. وخلال تلك الفترة، تواصل ترهيب ومضايقة الصحفيين ومرشحي المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٦٢- وأعاق تجزز خدمات الإنترنت قدرة مراقبي الانتخابات والشهود على إرسال المعلومات من مراكز الاقتراع الريفية لتجميع النتائج. كما أعاق قدرة بعثة الأمم المتحدة على التواصل مع شبكات الإنذار المجتمعية وغيرها من آليات الحماية في الميدان. ويمثل الحصول على المعلومات أداة أساسية لزيادة المساءلة والشفافية، ويعزز مصداقية العمليات الانتخابية. ويعيق الحجب العام للشبكة وصول الناس إلى المعلومات والخدمات الأساسية ويمثل انتهاكاً للقانون الدولي[٢١].

(٢٠) يملك تلفزيونَ قناة الكونغو جان - بيير بمبا، زعيم حركة تحرير الكونغو، المؤيد لتحالف لاموكا.

(٢١) انظر A/HRC/17/27. يرى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير أن حجب الإنترنت عن مستخدميها، أياً كان التبرير المقدم، هو إجراء غير متناسب ويمثل بالتالي انتهاكاً للمادة ١٩(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أصدر المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بياناً صحفياً أدان فيه الحجب العام للشبكة واعتبره غير مبرر وينطوي على انتهاك واضح للقانون الدولي، داعياً الحكومة إلى إعادة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلد[٢٢].

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٣- جرت العملية الانتخابية في ظل تضييقٍ للفضاء الديمقراطي، وهو فضاء بدأ يضيق تدريجياً منذ عام ٢٠١٥، ما ساهم في ارتفاعٍ عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي وثَّقها المكتب المشترك لحقوق الإنسان في هذا التقرير. وكما حدث مراراً وتكراراً في الماضي، جاء العديد من الانتهاكات نتيجة الإفراط في استخدام القوة لتفريق المتظاهرين، بما في ذلك القوة الفتاكة والاعتقالات الجماعية، من جانب قوات الدفاع وأجهزة الأمن، لا سيما عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية وجنود القوات المسلحة.

٦٤- ويثير استمرار استخدام القوة لتفريق المظاهرات على مر السنين، لا سيما في سياق العملية الانتخابية، الشك في الكفاءة المهنية لقوات الدفاع وأجهزة الأمن الحكومية. وفي الفترة بين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وثَّق المكتب المشترك لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ٣٦ مدنياً في أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، و٢١ نتيجة استخدام الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المفرط للقوة واستعمال الذخيرة الحية لأغراض السيطرة على الحشود.

٦٥- وخلال الفترة نفسها، احتُجز ما لا يقل عن ٦٥٦ شخصاً، بينهم ما لا يقل عن ٢٩ امرأة و٥٦ طفلاً بشكل تعسفي، على يد عناصر في أجهزة حكومية في جميع أنحاء البلد، معظمهم أثناء المظاهرات. ويدل حظر المظاهرات في بعض المواقع والقمع العنيف من جانب قوات الأمن للأشخاص الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي، في العديد من الحالات، على استمرار الاتجاه نحو تضييق الفضاء الديمقراطي.

٦٦- وتمثل القيود ذات الدوافع السياسية والمفروضة على حرية الصحافة، وانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير المسجلة طوال العملية الانتخابية تعبيراً واضحاً ومثيراً للقلق على استمرار تضييق الحيز الديمقراطي.

٦٧- وأظهرت انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ حرص الكونغوليين على التعبير عن أنفسهم ديمقراطياً وعلى المشاركة في الحياة العامة. بالنظر إلى أن الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات ستجري طوال عام ٢٠١٩، ينبغي أن يضع جميع أصحاب المصلحة في الحسبان أهمية الاحترام التام لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في التصويت، بوصفها شروطاً أساسية لإجراء انتخابات سلمية وآمنة وحرة وشاملة للجميع.

٦٨- وفي ضوء ما تقدم، تصدر مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التوصيات التالية:

(٢٢) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24057&LangID=E.

ألف- توصيات إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٩- إجراء تحقيق فوري ومستقل وذي مصداقية ونزيه في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق العملية الانتخابية، وتقديم جميع الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة، بصرف النظر عن رتبهم أو مناصبهم، وضمان حق الضحايا في الحصول على سبيل انتصاف فعال.

٧٠- ضمان تزويد السلطات الانتخابية وهيئات الرقابة المستقلة، بما يكفي من الموارد المالية والبشرية وبصلاحيات الإنفاذ للاضطلاع بواجباتها بفعالية – بسبل منها مساءلة جميع الكيانات السياسية عن المخالفات، بما في ذلك جميع أشكال استغلال السلطات السياسية والاقتصادية.

٧١- اتخاذ إجراءات تأديبية ضد مسؤولين حكوميين وعناصر في أجهزة حكومية استغلوا سلطاتهم أو تجاوزوها.

٧٢- إصدار مشروع القانون المتعلق بالمظاهرات السلمية من أجل تعزيز وضمان الحق في التجمع السلمي، بما يتماشى مع الدستور والقانون الدولي.

٧٣- الإفراج فوراً عن جميع الشخصيات السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين والمحتجزين تعسفاً.

٧٤- الامتناع عن استخدام القوات العسكرية، بما فيها الحرس الجمهوري والشرطة العسكرية، في عمليات مكافحة الشغب، لأنها غير مدربة أو غير مجهزة لمهام إنفاذ القانون.

٧٥- عدم الإذن باستخدام القوة إلا كملاذ أخير في تدابير مكافحة الشغب وبما يتماشى مع مبادئ الضرورة والتناسب والشرعية، وفقاً للمعايير الدولية. وينبغي أن تشمل تجهيزات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أثناء التجمعات معدات مناسبة للحماية الشخصية وأسلحة أقل فتكاً. ولا ينبغي الإذن باستخدام المعدات التي لا يمكنها تحقيق هدف مشروع من أهداف إنفاذ القانون أو التي تمثل مخاطر لا مبرر لها.

٧٦- ضمان الانتظام في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على الاستخدام المشروع للقوة أو على استخدام الأسلحة غير المجهزين بها واختبارهم في هذا المجال.

٧٧- كفالة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص، بمن فيهم المعارضون السياسيون والصحفيون وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فيما يتعلق بممارسة حقوقهم المدنية والسياسية؛ وكفالة احترام مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب في أية قيود تفرض على هذه الحريات؛

٧٨- ضمان سلامة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام؛ واعتماد تدابير تشريعية وسياساتية لمنع الاعتداء على الصحفيين والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب على أعمال العنف والترهيب التي تستهدفهم.

٧٩- إزالة أي قيود أو نظم قد تُخضع وسائط الإعلام للنفوذ السياسي أو تقوض دورها الأساسي المتمثل في الرقابة العامة، واتخاذ إجراءات ملائمة تتسق مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة، لتعزيز التنوع الإعلامي، ووصول المرأة إلى وسائط الإعلام.

٨٠- اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة وصول جميع المرشحين والأحزاب السياسية المباشر إلى خدمات وسائط الإعلام المملوكة للدولة في أوقات محددة وبالتساوي فيما بينهم، ومعاملتهم بصورة عادلة ومنصفة في تلقي هذه الخدمات.

٨١- ضمان توفير التدريب للصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام من أجل التصدي للقوالب النمطية الجنسانية ولتدني تمثيل المرأة في وسائط الإعلام، وتوعية العاملين في وسائط الإعلام وجمهور الناخبين بشأن الحاجة إلى مشاركة المرأة في المناصب القيادية وما يترتب على ذلك من مزايا.

٨٢- التعجيل بالموافقة على اعتماد مشاريع القوانين المتعلقة بحرية الصحافة والوصول إلى المعلومات، والسماح بوصول المساعدات بدون عراقيل إلى شبكة الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحقيق في الاعتداءات وأعمال التخويف المزعومة ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام.

٨٣- اتخاذ تدابير لضمان جميع سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جوانب العملية الانتخابية كافة.

٨٤- التأكد من أن الإطار القانوني ينص على حق المرشحين في الطعن بفعالية في نتائج الانتخابات، ويوفّر سبل انتصاف سريعة وملائمة وفعالة وواجبة الإنفاذ في إطار الجدول الزمني للانتخابات.

٨٥- التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم؛

باء- توصيات إلى الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني

٨٦- الامتناع عن التحريض على العنف والكراهية الإثنية وإدانته بشدة، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساهمة بنشاط في نزع فتيل التوترات.

٨٧- إلى الصحفيين ووسائط الإعلام: السعي إلى تطبيق أعلى المعايير المهنية والأخلاقية من خلال تشجيع التنظيم الذاتي.

جيم- توصيات إلى المجتمع الدولي

٨٨- دعوة الجهات المعنية في المعارضة السياسية إلى اعتماد الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها، وضمان العمل على التقيد الصارم بالمعايير الوطنية والدولية.

٨٩- الإدانة العلنية للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد من يمارسون أو يسعون إلى ممارسة حرياتهم العامة في سياق الانتخابات، وتقديم الدعم للضحايا.

٩٠- إثارة مسألة هذه الانتهاكات في المحافل الدولية والإقليمية، بما في ذلك آليات حقوق الإنسان.

٩١- توفير الدعم اللازم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان التحقيق مع المرتكبين المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية ومحاكمتهم.

٩٢- العمل مع الحكومة على اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان عدم تكرار الانتهاكات، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، ورصد التدابير التي اتخذتها السلطات للتصدي لهذه الانتهاكات.